



مملكة البحرين
ديوان الرقابة المالية والإدارية

التسيق والتعاون بين
ديوان الرقابة المالية والإدارية
وحدات التدقيق الداخلي

5- 6 فبراير 2020

العلاقة بين ديوان الرقابة المالية والإدارية
وحدات التدقيق الداخلي بالجهات المشمولة
برقابته هي علاقة حتمية لا بدّ منها، وعلى الرغم
من وجود أدوار مختلفة ومحددة لكل منهما، إلا
أن الهدف الجماعي هو بشكل عام تعزيز
الحوكمة الجيدة من خلال المساهمة في نظامية
استخدام الموارد العامة وتشجيع الإدارة العامة
التي تحقق الكفاءة والفعالية والاقتصاد.

إرشادات الإنتوساي (9150)

تتضمن إرشادات عامة بشأن أسس وأوجه التنسيق والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ووحدات التدقيق الداخلي في الجهات المشمولة بالرقابة، بالإضافة للفوائد المرجوة من هذا التنسيق والمخاطر التي قد تترتب عليه.



إصدار التقرير السنوي

يحتوي التقرير السنوي على:

- الحساب الختامي الموحد للدولة
- حساب احتياطي الأجيال القادمة
- تقارير الرقابة
- متابعة تنفيذ التوصيات



إصدار تقارير الرقابة

تحتوي التقارير على:

- منهجية الرقابة
- نطاق الرقابة
- الملاحظات
- التوصيات
- رد الجهة
- التعقيب (إن وجد)



مهام الرقابة

يتم إنجاز العمل بحسب:

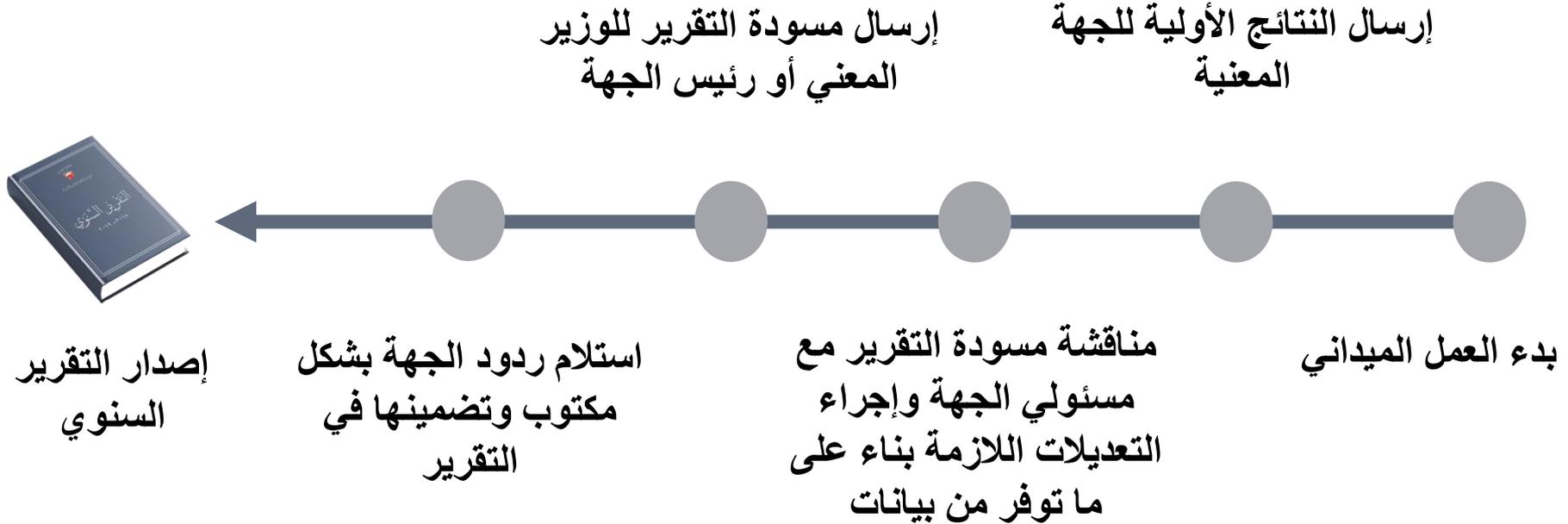
- قانون الديوان
- معايير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI)
- أدلة الرقابة الخاصة بالديوان
- أفضل الممارسات



التخطيط السنوي

تقتضي المادة (44) من قانون الديوان على وضع رئيس الديوان ل خطة عمل لمباشرة إدارات الديوان لاختصاصاتها، ويتم تحديد المهام الرقابية بناءً على عدة عوامل منها: تقييم المخاطر، وبيئة الرقابة الداخلية فيها.





يتم خلال جميع المراحل السابقة مراجعة التقرير من قبل مسؤولي الديوان سواء داخل الإدارات المعنية أو من خلال اللجان الداخلية للديوان والتي يتم تشكيلها بغرض إخراج تقارير الديوان بالصورة المثلى، بما في ذلك النظر في صحة ودقة البيانات والمعلومات الواردة فيها.

أسس التعاون مع وحدات التدقيق الداخلي



الالتزام والتعاون



التواصل المستمر



الثقة المتبادلة



التفاهم المشترك

أسس التعاون مع وحدات التدقيق الداخلي

الالتزام والتعاون

التعاون الفعال بين المدقق الداخلي والجهاز الأعلى للرقابة يمكن أن يتحقق فقط إذا كان كل من الطرفين راغباً وملتزماً بتطوير خدمات رقابة منسقة وفعالة.

التواصل المستمر

الاتصال المنتظم والمستمر بين الطرفين جوهري للوصول إلى التنسيق والتعاون، ويجب أن يتوصلا إلى فهم مشترك لتوقيت وطبيعة مثل هذه الاتصالات.

أسس التعاون مع وحدات التدقيق الداخلي

الثقة المتبادلة

يجب أن تكون هناك ثقة متبادلة بين الطرفين قائمة على الاعتراف بأن عمليات الرقابة الداخلية والخارجية تتم وفقاً للمعايير المهنية ذات الصلة، وأن أية معلومات متبادلة ستعامل بمهنية ونزاهة.

التفاهم المشترك

يجب أن يفهم كل طرف أهداف ونطاق عمل وطرق وأساليب ومصطلحات عمل الطرف الآخر لتسهيل اعتماد أحدهما على عمل الآخر.

أوجه التنسيق والتعاون

01

التواصل بشأن التخطيط السنوي وإعداد خطط الرقابة.

02

عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك.

03

تبادل المعلومات ذات العلاقة بنطاق عمل كل طرف.

04

تبادل التقارير الرقابية، مع مراعاة السرية في التعامل معها.

أوجه التنسيق والتعاون

06

تنظيم برامج تدريب ودورات مشتركة وتبادل المواد التدريبية.

05

الاشتراك في المواد التدريبية، ومنهجيات الرقابة، وبرامج العمل الرقابي.

08

الاشتراك في بعض إجراءات التدقيق، مثل جمع أدلة الإثبات أو فحص البيانات.

07

الاستناد لأعمال الطرف الآخر لتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات الرقابة.

فوائد التنسيق والتعاون

تبادل

تبادل للأفكار والمعرفة والخبرات.

تنمية

تنمية القدرات المشتركة للطرفين.

تعزيز

تعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة والمساءلة

تحسين

تحسين فهم الإدارة لطبيعة التدقيق الداخلي

فوائد التنسيق والتعاون

عمليات رقابية أكثر فاعلية

فهم أفضل من قبل الطرفين لنتائج عمل كل منهما، مما قد يكون له تأثير على خطط وبرامج عملهما في المستقبل.

حوار أفضل حول المخاطر التي تواجه الجهة مما يؤدي إلى رقابة أكثر تركيزاً، وبالتالي توصيات أكثر فائدة.

فهم أكثر وضوحاً لدور ومتطلبات الرقابة المنفذة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة وكذلك لأعمال التدقيق الداخلي.

فوائد التنسيق والتعاون

عمليات رقابية أكثر كفاءة

تحسين ورفع مستوى
التغطية الرقابية
المبنية على تقييم
المخاطر والاحتمال
المهمة.

التقليل من احتمالية
الازدواجية غير
الضرورية لأعمال
الرقابة، والتقليل من
ازعاج الجهة
المشمولة بالرقابة.

رقابة داخلية ورقابة
خارجية أفضل تنسيقاً
نتيجة تنسيق التخطيط
والاتصال بين
الطرفين.

المخاطر المحتملة

01

المساس بالسرية والاستقلالية
والموضوعية.

03

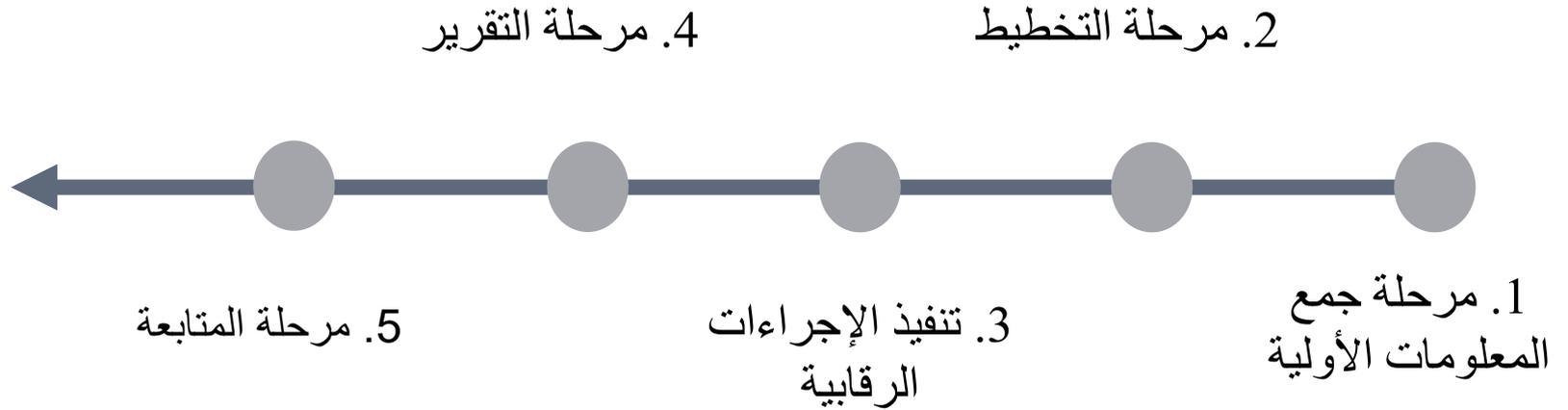
إساءة تفسير الاستنتاجات عند استخدام
أحد الطرفين عمل الآخر.

02

إمكانية حدوث تضارب محتمل في
المصالح.

04

الاختلاف المحتمل في الاستنتاجات
والآراء حول ذات الموضوع.



التعاون في مرحلة جمع المعلومات الأولية

1 عند إعداد خطة الرقابة، قد يُقيّم الجهاز الأعلى تأثير عمل المدقق الداخلي على إجراءات الرقابة المزمع تنفيذها.

2 يقوم مدقق الجهاز الأعلى للرقابة بدراسة نطاق العمل المنجز من قبل المدقق الداخلي، وذلك للاستناد عليه عند تقييم المخاطر وتحديد نطاق الرقابة لأي مهمة رقابية من الممكن تنفيذها.

3 يجب تقييم مدى إمكانية استخدام عمل المدققين الداخليين قبل تحديد تأثيره على طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات الرقابة التي سيتم القيام بها.

التعاون في مرحلة التخطيط

يقوم مدقق الجهاز الأعلى للرقابة بالحصول على فهم للجهة المشمولة بالرقابة وكذلك لتنظيم وحدة التدقيق الداخلي.

1

إن وجود الاستقلالية المناسبة لوحدات الرقابة الداخلية وتوفر الموضوعية في أعمالها يزيد من ثقة وطمأنينة مدققي الأجهزة الرقابية في نتائج عمل المدققين الداخليين وفي متانة أنظمة الرقابة الداخلية، وبالتالي زيادة درجة اعتمادهم عليها في تنفيذ أعمال الرقابة.

2

التعاون في مرحلة تنفيذ إجراءات الرقابة

يمكن استخدام عمل المدقق الداخلي للحصول على جزء من أدلة الاثبات، ويقوم الجهاز الأعلى بتنفيذ أعمال رقابية إضافية للتأكيد ما سبق، كلما كان ذلك ضرورياً.

1

يستفيد مدققي الأجهزة الرقابية من نتائج المصادقات التي يقوم المدققين الداخليين بتنفيذها على بعض أرصدة الحسابات البنكية.

2

يعتمد مدققي الأجهزة الرقابية على نتائج أعمال الجرد التي يقوم بها المدققين الداخليين.

3

التعاون في مرحلة التقرير

عندما يعزز عمل المدققين الداخليين النتائج التي توصل إليها مدققو الجهاز الأعلى للرقابة، فعندها يمكن استخدام العمل المنفذ من قبل المدقق الداخلي والإشارة إليه في التقرير.

1

في حال وجود اختلاف بين النتائج التي توصل إليها الجهاز الأعلى وتلك التي توصل إليها المدقق الداخلي، فعلى الطرفين البحث في الأسباب وإعادة النظر في الاستنتاج إن لزم.

2

من الممكن **مشاركة المدقق الداخلي في اجتماعات ختم المهمة** والمناقشات المتعلقة بالمهمة.

3

التعاون في مرحلة متابعة التوصيات

1 من الممكن أن يقوم المدقق الداخلي، بالتعاون والتفاهم مع الجهاز الأعلى، بالمساعدة في متابعة تنفيذ توصيات الجهاز.

2 يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بمتابعة تنفيذ توصياته في مرتين (الأولى بعد سنة من صدور التقرير، والثانية بعد سنتين)، ويكون للمدقق الداخلي دور مهم في وضع الخطط اللازمة لتنفيذ توصيات الديوان (بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية)، وكذلك متابعة الإجراءات المتخذة بشأنها، **بما يكفل رفع نسب تنفيذ التوصيات.**

أوجه استفادة وحدات التدقيق الداخلي

تعزير أنظمة الرقابة الداخلية

تحسين ورفع مستوى
التغطية الرقابية
المبنية على تقييم
المخاطر والاحطار
المهمة.

يساهم قيام الجهاز
الأعلى في زيادة
التزام موظفي
الجهات بالقوانين
واللوائح والأنظمة
والقرارات
والتعليمات.

قيام مدققي الجهاز
الأعلى للرقابة
بدراسة وتقييم أنظمة
الرقابة الداخلية
واقترح التوصيات
المناسبة لمعالجتها.

أوجه استفادة وحدات التدقيق الداخلي

دعم وحدة التدقيق الداخلي

يغطي مدققي الجهاز الرقابي بعض المواقف الحرجة في حال ارتبطت الملاحظات أو التجاوزات بالإدارة العليا.

يسـتفيد المدققين الداخليين من ملاحظات وتوصيات الجهاز الرقابي، ويأخذونها في الاعتبار عند إعداد خطط وبرامج الرقابة.

قيام مدققي الجهاز الأعلى للرقابة بدراسة وتقييم موقع وحدة الرقابة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي، والتوصية بشأنها.

النهج الإيجابي للديوان في مساعدة الجهات

يعتبر دور الديوان في الرقابة على الأموال العامة وحسن إدارتها أكبر بكثير وأوسع من مجرد الكشف عن المخالفات وضبط المخالفين وتقديمهم للعدالة، إذ أن مساعدة الديوان للجهات المشمولة برقابته على أن تدير شئونها بأسلوب مؤسسي يستند إلى القوانين والإجراءات المنظمة لها يعتبر من المهام الأساسية التي تساعد تلك الجهات على تطوير أدائها وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلي فيها.

دور الديوان في تفعيل وحدات الرقابة الداخلية

ساهم الديوان في تعزيز ثقافة الرقابة الداخلية في الجهات الحكومية من خلال ملاحظاته حول هذا الموضوع، إيماناً منه بأهمية توفير مقومات الرقابة الداخلية وحماية المال العام وترشيد استخداماته ورفع كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية.

تعزيز ثقافة
الرقابة الداخلية

دور الديوان في تفعيل وحدات الرقابة الداخلية

تضمنت تقارير الديوان السابقة ملاحظات ووجهت للإدارات العليا بالجهات الحكومية بشأن التدقيق الداخلي، بما في ذلك حثها على تعيين مراجع داخلي، والتوصية باستقلاليتته وتوفير الموارد اللازمة لأداء مهامه.

توصيات بشأن
التدقيق الداخلي

إجراءات رقابة الديوان بشأن التدقيق الداخلي

01

التأكد من

وجود وحدة رقابة داخلية بالجهة الحكومية
تابعة لأعلى سلطة (الوزير).

03

تفعيل دور وحدة الرقابة الداخلية مع الأخذ في
الاعتبار أهمية وحجم الجهة وأهدافها.

02

وضع وحدة الرقابة الداخلية ضمن الهيكل
التنظيمي للجهة ووجود وصف وظيفي.

إجراءات رقابة الديوان بشأن التدقيق الداخلي

04

التأكد من

استقلالية المدققين الداخليين ومن عدم قيامهم بأية أعمال تنفيذية تتعارض مع مهامهم ومسئولياتهم الرقابية.

05

قيام المدقق الداخلي بفحص أنظمة الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر على مستوى كافة إدارات وأنشطة وعمليات الجهة.

إجراءات رقابة الديوان بشأن التدقيق الداخلي

06

التأكد من

إعداد خطة رقابية سنوية واعتمادها من أعلى سلطة بالجهة الحكومية.

08

وجود متابعة لتوصيات المدقق الداخلي، والتزام الجهة بتنفيذها.

07

تنفيذ الخطة السنوية ضمن الجدول الزمني المحدد.



يتلاقى دور الديوان ودور وحدات التدقيق الداخلي بالوزارات والجهات الحكومية في المساهمة في حماية المال العام، حيث يعتبر عمل كل طرف مكماً لعمل الطرف الآخر، وبالتالي فإن التنسيق والتعاون بين الديوان ووحدات التدقيق الداخلي هو أمر حتمي لتوحيد الجهود وتعزيز الفاعلية والكفاءة، فالعلاقة بين الطرفين هي علاقة تكاملية.

شكراً لحسن استماعكم
